المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 14A آب 2024
No.14A Aug 2024

الولايات المتحدة الامريكية وأزمة القيادة العالمية

م.د. منتصر عمران ناجي الرفاعي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
muntasser.i@uokerbala.edu.iq

الخلاصة:

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية، اليوم في ظل عالم من عدم اليقين، وتعدد الأزمات والتحديات التي تواجهها خاصة في ظل الإرث الثقيل الذي تركه الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "دونالد ترامب"؛ فإن فترة ولاية "جو بايدن" وربما من يخلفه ستكون أصعب بكثير من فترات عمل الرؤساء السابقين. وقد حاول الكاتب "جراهام أليسون"، وهو خبير سياسي وكاتب أمريكي مخضرم، في مقاله المنشور بمجلة "فورين بوليسي"، في عام 2021 استعراض أهم التحديات الدولية التي تعد اكثر تعقيدا والتي تواجه صانع القرار الأمريكي والمتمثلة بالتحدي الاقتصادي فعلى الرغم من عدم إنكار حجم القوة الاقتصادية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ أيّ تقلص أو اهتزاز في حجم تلك القوة قد يحمل العديد من التبعات على الاقتصاد العالمي بل وأكثر من ذلك. فالاقتصاد هو البنية التحتية للقوة في العلاقات الدولية، كما أن القوة الاقتصادية تمول القدرات العسكرية والاستخباراتية، بما يؤثر -في المجمل- على حركة التجارة والاستثمار العالمي. وبناءً عليه، فإنه مع انخفاض القوة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة، تتقلص قائمة الخيارات السياسية المتاحة أمام صناع السياسة، سواء في الداخل أو الخارج. فعلى الصعيد العالمي، ستواجه واشنطن تراجعًا كبيرًا في دورها في النظام العالمي، وسيصبح عليها التكيف مع عالم لم تعد فيه واشنطن قادرة على توفير الدعم العسكري الأمني المجاني للدول الأخرى، أو تمويل أنظمة التسليح وتقديم الدعم والتدريب العسكري، أو ملاحقة القوى الدولية الصاعدة لاسيما الصين التي تشكل التحدي الدولي الأكثر إرباكًا للولايات المتحدة. فعلى عكس الاتحاد السوفيتي السابق والذي كان معزولًا اقتصاديًا ومقيّدًا من الناحية التكنولوجية؛ فإن الوضع التنافسي الحالي مع بكين، وما تمتلكه من الموارد اللازمة لتنمو بشكل أكبر وأسرع وأقوى من واشنطن؛ قد يفرض على الرئيس القادم وضع استراتيجية متكاملة في مواجهة ذلك الصعود الصيني الذي سيغير شكل النظام العالمي. فالصين أضحت بالفعل أكبر اقتصاد في العالم. بالشكل الذي يجعلها ربما تكون قد حلت محل الولايات المتحدة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو العالمي. كما أنه من بين جميع الاقتصادات الرئيسية، تعد الصين هي الوحيدة التي حققت أكبر معدل للنمو الاقتصادي في نهاية عام 2020، وذلك مقارنة بما كان عليه الوضع مع بداية العام. وهنا يشير الكاتب إلى أنه عندما تُهدد قوة صاعدة بإزاحة قوة حاكمة، غالبًا ما تكون النتيجة كارثية، كذلك تواجه الولايات المتحدة تارجح الاسانيد الفكرية المؤيدة لفكرة القيادة العالمية، وتراجع ريادتها التكنولوجية والعلمية فضلا عن تشوه الحلم الأمريكي الناتج عن الانقسام الداخلي الذي كان له الأثر الأكبر لا على الإدارة الامريكية فحسب بل من المتوقع ان تنعكس آثاره على العالم كله. وختامًا، يمكن القول إن الوضع العالمي الحالي بما يتضمنه من تحديات جسيمة، أصبح يستدعي ضرورة تقييد الطموحات الأمريكية الكبرى من أجل ضمان البقاء والاستمرارية كقوة عظمى. وبناءً عليه، فإنه قد يتعين على "بايدن" وخلفائه استدعاء الخيال الاستراتيجي لترتيب الأولويات واتخاذ الإجراءات التي تصب في صالح حماية المصالح الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية ، الازمة ، القيادة ، الركائز العسكرية ، الركائز الاقتصادية

The United States of America and the crisis of global leadership

Muntasser Imran Naji Al- Rifie

Abstract:

Today, the United States of America is witnessing a world of uncertainty, and the multiple crises and challenges it faces, especially in light of the heavy legacy left

by the outgoing US President, Donald Trump. The term of office of Joe Biden and perhaps his successor will be much more difficult than the term of office of previous presidents.The writer Graham Allison, a veteran American political expert and writer, tried to In his article published in "Foreign Policy" magazine, in 2021, he reviewed the most important international challenges that are considered the most complex and facing the American decision-maker, represented by the economic challenge. Although the size of the economic power that the United States of America possesses is not denied, any contraction or vibration in the size of that Power may have many consequences for the global economy and even more. The economy is the infrastructure of power in international relations, and economic power finances military and intelligence capabilities, which in general affects the movement of global trade and investment. Accordingly, as the relative economic power of the United States declines, the list of policy options available to policymakers, both at home and abroad, shrinks. At the global level, Washington will face a significant decline in its role in the global system, and will have to adapt to a world in which Washington is no longer able to provide free military and security support to other countries, or finance weapons systems and provide military support and training, or pursue rising international powers, especially China, which It poses the most vexing international challenge for the United States. Unlike the former Soviet Union, which was economically isolated and technologically restricted; The current competitive situation with Beijing, and the resources it possesses to grow larger, faster and stronger than Washington; It may force the next president to develop an integrated strategy to confront the rise of China, which will change the shape of the global order. China has already become the largest economy in the world. In such a way that it may have replaced the United States as the primary engine of global growth. Also, among all major economies, China is the only one that achieved the largest rate of economic growth at the end of 2020, compared to what was the situation at the beginning of the year Here, the author points out that when a rising power threatens to displace a ruling power, the result is often disastrous. The United States also faces shifting intellectual supports in support of the idea of global leadership, a decline in its technological and scientific leadership, as well as the distortion of the American dream resulting from internal division, which has had the greatest impact. Not only on the American administration, but its effects are expected to be reflected in the entire world.In conclusion, it can be said that the current global situation, with its grave challenges, calls for the necessity of restricting major American ambitions in order to ensure survival and continuity as a great power. Accordingly, Biden and his successors may have to call on strategic imagination to arrange priorities and take actions that are in the interest of protecting American interests.

Keywords: United States of America, Crisis, Leadership, Military Pillars, Economic Pillars

المقدمة

لقد شهد مفهوم أزمة القيادة العالمية على النظام الدولي اهتماماً كبيراً لدراسته وفهم ابعاده في محاولة لتحليل وقائع التاريخ والتنبوء بالمستقبل والاستعداد له، لاسيما مع تسارع الازمات التي شهدها العالم والتي ادت بدورها الى تطور المفاهيم السياسية التقليدية، فقد برزت مفاهيم جديدة مكملة لها تعكس التطورات العالمية، ولم يكن مفهوم الازمة بمنأى عن هذا التطور الذي لحق بمختلف المفاهيم.

وأضحى التغيير السمة المميزة للنظام الدولي خاصة في القرن الحادي والعشرين لدرجة انه أصبح من الصعب على الانسان فهم حجم التغيير السياسي الدولي وشكله في ظل بروز القوى الدولية الصاعدة – الصين، روسيا الاتحاد الاوروبي- وتنامي الصراع العالمي وفق مختلف المستويات عما كان عليه الصراع سابقاً مما كان له الاثر الكبير على الافكار والقيم السائدة ونمط الحياة وأصبح الطرف الذي يملك القوة والقدرة الاكبر لأحداث التغيير هو المؤهل لان يحتل مكاناً بارزاً متقدماً في النظام السياسي الدولي.

وعليه، تتجلى أزمة القيادة في تراجع الثقة بالمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وفي الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في بناء تحالفات دائمة وقوية. يضاف إلى ذلك التحديات الداخلية التي تواجهها الولايات المتحدة، مثل الاستقطاب السياسي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر على قدرتها في قيادة النظام الدولي بفعالية.

اولاً: أهمية الدراسة:

تعد الحالة الأمريكية منذ اكتمال وحدتها الوطنية وهي تعبر عن قوة متطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج فكر التوازن الدولي، وهو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريباً، إذ تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وهكذا مارست دورها في العلاقات الدولية منذ بداية توسعها الدولي، فمسيرة سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحتى الآن، تأتي استجابة لعاملين: القوة المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الإمبراطورية، ولكن دون وجود خلاف على هدف **(القطبية الاحادية والسيادة الكونية على النظام الدولي)**. وأصبح مفهوم ما يعرف **بـ(القرن الأمريكي)** يشكل أحد أشهر المفاهيم في التاريخ الدولي الحديث، فبعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت فكرة القرن الأمريكي لدى الأمريكيين بفكرة تعاقب القوى أو الحضارات عبر التاريخ، وقد كان الحلم الإمبراطوري هو الدفع وراء العديد من السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ثانياً: هدف البحث:

من منطلق ما تمتلكه الولايات المتحدة من مرتكزات وقدرات شاملة مكنتها من أن تكون ذات مكانة فاعلة ومؤثرة في مستويات القوة الدولية، وما تعانيه من محددات، يتوجب علينا واتساقاً مع هدف البحث، القيام بقراءة معقولة لمرتكزات ومحددات القوة الأمريكية التي تعبر، بوجودها وأدائها عن جوهر تلك القوة ومحدداتها.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

يبدو لنا جلياً ان العالم يتجه صوب تأسيس مرجعية جديدة في حقائق القيادة والقوة وفي شكل العلاقات الدولية، ويترافق ذلك مع انهيار مركز القوة المعادل، وانفراد وبروز قوة واحدة ذات شكل مهيمن، وعلى الرغم من انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالمسرح الدولي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والوضع المتميز الخاص بها، اقتصادياً، وتنكومعلوماتياً، وعسكرياً، وامنياً وسياسياً، الا انها وفي اطار مجتمع الدول التفاعلي التصارعي، لاتستطيع ان تتجنب مواجهة الاختيار بين، القدرة العسكرية من اجل الحفاظ على توازن معقول بين مقتضيات الدفاع التي تراها الدولة، والوسائل التي تمكنها من الوفاء بالاتزامات الدولية اولاً، وقدرة قواها السياسية والاقتصادية والتكنومعلوماتية على الحفاظ على مستوى معين لمواجهة التدهور النسبي الذي قد يبرز في هيكل النظام السياسي الدولي الدائم التغيير ثانياً. وهذا مايؤدي الى خلق اوضاع سياسية جديدة تكون بحق بمثابة الأختيار لقدرة الولايات الامريكية لابقاء على النظام السياسي الدولي او تغيير.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، ان النظام السياسي الدولي يمر حالياً بمرحلة مهمة من مراحل صيرورته التاريخية تختلف نسبياً عن المراحل التي مر بها سابقاً، لتأتي بصورة ونمطية تتلائم مع طبيعة التغيرات الدولية وتأثيرها، والتفرد الامريكي بالقرار الدولي وممارسة التأثير واستخدام القوة. إذ أن تغير معادلة التوزان الدولي مرتبطة بدرجة كبيرة بطبيعة الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة الامريكية والسياسات التي تتبناها لإدامة هذا الدور. الا ان الواقع الدولي يشير من ناحية أخرى الى أنَّ هذا النظام الدولي ليس ثابتاً بقدر ما هو عرضة للتغيير، اعتماداً على بروز قوة سياسية واقتصادية دولية تمثل انتقالاً للقوة وبصورة تجعلها تحظى بمكانة دولية مهمة في المسرح الدولي والكيفية التي تتناول بها الولايات المتحدة الامريكية هذا التغيير.

خامساً: منهجية الدراسة:

لغرض التحقق من فرضية الدراسة فقد اعُتمدت على عدة مناهج رئيسة تعد اكثر ملامة لبناء فرضية والوصل بها الى غايتها وذلك تبعاً لتعدد فصول الدراسة الا وهي المنهج التاريخي الذي لا غنى عنه في الدراسات السياسية والاستراتيجية لإعطاء الخلفية الشاملة عن الموضوع، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن كونه اداة لتحليل معطى واقعي، والمنهج النظمي تم الاعتماد عليه لدراسة مدخلات الظاهرة قيد البحث وعملياتها ثم المخرجات التي ستكون بمثابة المستقبل المشكل وفقاً لتلك المدخلات، والمنهج التحليلي الذي اعان الباحث في بناء تصور عن طبيعة بنية النظام السياسي الدولي وتوزيع القوة فيه وتوقعاته المستقبلية.

سادسا: هيكلية الراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسة: تضمن المبحث الأول الركائز المادية للولايات المتحدة الامريكية بينما تناول المبحث الثاني اهم الركائز المعنوية الثقافية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية وخصص المبحث الثالث لدراسة المحددات او المعوقات الرئيسة للقيادة العالمية.

المبحث الأول: الركائز المادية للولايات المتحدة الامريكية

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية، اليوم بتفوق لم تضاهيها فيه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي فهي تمارس، عبر صناعة الأسلحة، وتنظيم العمل، والتكنولوجيا، والثقافة، وبقية العلوم الأخرى، سيطرة لا مثيل لها في جميع أنحاء العالم، ثم إن الموقع الذي شغلته في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي [1]. فلا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية في عالمنا المعاصر، نتيجة لما تملكه من وسائل القوة والتأثير، فهي تمتلك اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. لذا تمثل المقومات الصلبة الجانب المادي من القوة، وترتكز على المقومات العسكرية والاقتصادية.

عليه، سنحاول من خلال هذه المبحث الوقوف على أهم مرتكزات القوة الأمريكية من مقومات ذاتية ومكتسبة والتي يمكن إجمالها بالأمور الآتية:

المطلب الاول: الركائز العسكرية

تمثل القوة العسكرية المعيار الرئيس للقوة، وتنبع أهميتها من كونها تمثل احد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في نسق النظام الدولي، فضلاً عن ما تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار. ويكاد يجتمع الرأي العام على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدرات عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أي

(1) Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, Toward a Diplomacy for the 21 St Century, Rockefeller Center, New York, 2001, P.17

دولة أخرى، مما أتاح لها الانفراد بقيادة النظام الدولي بشكله الحالي، ولعل أسباب تفوق القوة العسكرية الأمريكية يعود إلى الأمور التالية[2]:

1- تقترن قدرة الولايات المتحدة من الناحية التقليدية بقوة الجيش الأمريكي، إذ يُعدّ من أفضل الجيوش تدريباً، وأولها تسليحاً، وثانيها عدداً (بعد الجيش الصيني) حيث يبلغ عدد أفراده نحو (1،409,877) جندياً، وضابطاً موزعين على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة.

2- إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات هائلة للاستطلاع الفضائي والجوي والارضي، ما يسمح لها بالتدخل الحاسم عند الحاجة.

3- التطور المستمر للتقنية العسكرية الأمريكية، فتقدر استثماراتها بحوالي 100 مليار دولار سنويا، بحيث يصعب على دول أخرى اللحاق بها في هذا المضمار إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ترسانة عسكرية ضخمة بدءاً بالأسلحة التقليدية ثم التكنولوجية وصولاً إلى النووية، فهي الثانية من حيث عدد الرؤوس النووية (بعد روسيا) التي تقدر بحوالي (6450) رأس نووي، منها (1365) رأسا نوويا استراتيجيا منشور على (656) صاروخا باليستيا عابرا للقارات، يحمل كل صاروخ رأسا نوويا من (300) كيلوطن، ما يوازي شحنة من (300) الف طن من مادة (TNT)، اي اقوى بعشرين مرة من قنبلة هيروشيما، فضلاً عن الغواصات النووية الذي يقدر بحوالي (14) غواصة نووية.

4- تعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حجم للإنفاق العسكري، حيث بلغت ميزانيتها الدفاعية لعام 2022 نحو (732) مليار دولار، وهي نسبة تعادل(36%)من حجم الإنفاق العسكري العالمي تقريباً.

5- نشر القواعد العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة إذ توصف الولايات المتحدة بأنها الدولة الوحيدة التي حكمت العالم من خلال خمسة قيادات عسكرية مهمة ومنتشراً في كافة أنحاء الكرة الأرضية، وموزعة كقواعد داخلية في (800)موقع عسكري داخل الولايات المتحدة الامريكية، وحوالى (600)قاعدة موزعة في كافة أنحاء الكرة الأرضية، [3].

نستنتج مما تقدم، أن الولايات المتحدة تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً، جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر.

هذه الأرقام تعطي فكرة عن حجم وقوة الجيش الأمريكي والقدرات المتنوعة التي يتمتع بها على الصعيد العالمي.

المطلب الثاني: الركائز الاقتصادية

لا جدال أن للمقومات الاقتصادية دور كبير في تحديد اسس الاستراتيجية الشاملة للدولة، فمستوى النمو الاقتصادي، يلعب دوراً كبيراً في تعيين نوع القوة ومظاهر الإفصاح عنها، وعلى العكس من ذلك فإن غياب المقوم الاقتصادي المتين قد يؤدي، مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية، ودعم عملية التنمية، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان. فبدون هذا المقوم الأساسي تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً. وعلى الرغم من أن مظاهر الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي قد تشير إلى تراجع القوة الأمريكية، بيد أنها لا تلغي حقيقة أن الولايات المتحدة لاتزال تتربع على قمة الاقتصاد العالمي، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الأمريكي في عام 2023 حوالي (25.5) تريليون دولار، مما يشكل 25% من الناتج العالمي وهو ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حجم الناتج العالمي[4]، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية في الإنتاج الصناعي بين الدول الصناعية الكبرى في العالم، إذ تحتوي على نسبة (38%) من الإنتاج الصناعي لتلك الدول، كما وتُعد الولايات المتحدة ثاني اكبر قوة تجارية في العالم

---

[2] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2022.

[3] راجع دراسة: احمد رياض سلمان، بعنوان أمريكا تحتل العالم، في مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت العدد 51، سنة 2008، ص11.

[4] شهدت حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي بعض التغيرات. فبينما كانت تشكل حوالي 40% من الناتج العالمي في عام 1960، انخفضت هذه النسبة تدريجيًا على مدار العقود بسبب النمو السريع في اقتصادات أخرى مثل الصين والهند، لكن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بموقعها كأكبر اقتصاد عالمي. للمزيد يراجع: مقارنة.. ولايات أميركية أغنى من دول على الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح 2023/2/20 https:://www.alhurra.com

إذ شكلت قيمة صادراتها (1.5) تريليون دولار أي (16%) من قيمة الصادرات العالمية، والملاحظ من هذه الأرقام والإحصائيات إن الاقتصاد الأمريكي يؤثر في باقي اقتصاديات دول العالم، وفي مجمل الاقتصاد العالمي[5].

كذلك، تتمثل المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على أغلب المؤسسات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، مما يكسبها نفوذاً على تلك المنظمات والتجمعات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تأمين مصالحها الاقتصادية ويساعدها في تحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية مما ينعكس بدوره على سيطرتها العالمية، من خلال، إستخدام المؤسسات الدولية الاقتصادية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بحكم مساهمتها المادية والبشرية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كذلك يمثل الدولار الأمريكي مرجعاً ونقداً للاقتصاد العالمي، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبالرغم من فقدان الدولار بعضاً من قوته إزاء اليورو الأوروبي، إلا أنه لايزال يعتبر العملة الرائدة عالمياً، إذ أنه يستحوذ على(50%) من نسبة المساهمة في تسويق التجارة الدولية، و(75%) من نسبة المساهمة في الودائع المصرفية، و(60%) من إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية الرسمية. وبالنتيجة فإن اقتصاداً بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادراً على التأثير في عدد كبير من الاقتصاديات في العالم، عموماً وعبر شبكة علاقاته بها، بل إن هذا التأثير يكون هدفاً لصناع القرار في دولة لها هيمنة عالمية، حتى بدت مقولة **"عندما يعطس الاقتصاد الأمريكي، فإن العالم كله يصاب بالأنفلونزا"**[6]، واقعية في عالمنا. والسؤال الذي يطرح هو: **كيف يقود الاقتصاد الأمريكي هذا التأثير في الاقتصاد العالمي بأسره؟** ما يمكن تحديده للدلالة على قوة الاقتصاد الأمريكي هو الآتي[7]:

أ- تتمتع الولايات المتحدة بموقع جغرافي متميز، حيث مساحتها الممتدة على القارة بأكملها، وتمتعها بشريط ساحلي كبير لوقوعها بين المحيطين الهادي والأطلسي، وعدم مجاراتها للقوى العظمى.

ب- على صعيد القوة الزراعية تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى على المستوى العالمي، سواءً من حيث الإنتاج أو من حيث الصادرات، لما تتمتع به امريكيا من أراض خصبة ومناخ مناسب.

ت- من ناحية الموارد الطبيعية فهي ضخمة ومتنوعة، فهي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، كما تنتج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والفحم، والحديد، وهذه الموارد يتم استثمارها محليا فقط، إذ لا يسمح قانونها بتصدير النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ث- يهيمن قطاع الخدمات اليوم على الاقتصاد الأمريكي فمن بين أهم الخدمات نجد: (الإعلام، الإدارة، السياحة، الترفيه، البنوك).

ه- تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر عدد من الشركات التجارية العالمية العابرة للقارات، والتي تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحوّلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (300).

المبحث الثاني: الركائز المعنوية الناعمة للولايات المتحدة الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من مقومات قوة الناعمة التي تستخدمها للتأثير في الدول الأخرى، وقد حدد أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد والرئيس الاسبق لوكالة المخابرات الأمريكية جوزيف ناي (Joseph Nye) هذه المقومات بثلاثة مصادر رئيسية هي: الثقافة، والسياسة الخارجية، والقيم السياسية[8]، وفي ضوء ذلك سيتم تناول مقومات القوة الناعمة وفقاً للتصنيف المذكور وكما يأتي:

---

[5] جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة ... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص131_132 .

[6] راجع دراسة: أحمد جلال، وآخرون ، العولمة والنظام الدولي... جدلية اللحظة الراهنة ، في مجلة السياسة الدولية، العدد 175، القاهرة، سنة 2009، ص107. كذلك: نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2013، ص324. كذلك: جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص47.

[7] جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ابو ظبي، 2014، ص 62.

[8] احمد محمد ابو زيد، هيمنة ناعمة: صعود وتراجع القوة الناعمة المصرية، دار العين للنشر، القاهرة، 2015، ص80.

المطلب الاول: الركائز الثقافية

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لم يستند إلى المرتكزات المادية (الصلبة) فحسب، بل استند أيضاً إلى مقومات ثقافية، مما جعل من هذه الدولة قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية. والثقافة جزء من قوة التأثير. فهي قدرة البلد للحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، أي الاستمالة والإنارة بنموذجه وقيمه ونمط حياته. والولايات المتحدة بالنسبة للكثيرين هي بلد الديمقراطية والحرية. ويعتبر كل شيء فيها ممكناً. ويمكن للفرد فيها القيام بتجربته والنجاح انطلاقاً من الصفر (الحلم الأمريكي)[9].

وبذلك تعد الثقافة وجهاً مهماً للقوة الأمريكية الناعمة، فهي تمثل مقومات واسعة الانتشار، ولها تأثير على معظم مجتمعات دول العالم، المتمثل في الأمور الآتية:

1- الولايات المتحدة هي أول وأكبر مصدر للبرامج التلفزيونية في العالم، فهي تصدر ما يقارب (75%) من البرامج التلفزيونية، علماً أنها لا تستورد أية أفلام أو مسلسلات، باستثناء (2%) من المواد التعليمية، فضلاً عن ذلك، فأن إنتشار القنوات الفضائية عبر الأقمار الصناعية الأمريكية ساعد على أن تكون اللغة الإنكليزية، وخاصة اللهجة الأمريكية، لغة عالمية، فلا غرابة في استحواذ الولايات المتحدة على نسبة (80%) من الأفلام المعروضة، سواء في دور السينما أم على شاشات التلفاز. وهذه الأفلام تتيح لأمريكا بث نمط حياتها[10].

2- إن النزعة الأمريكية في السيطرة على العالم وظفت منتجات الثورة التقنية في مجال الاتصالات والإعلام، فمن بين خمس وكالات أنباء عالمية تمتلك الولايات المتحدة اثنين منها. وهي تسيطر على (65%) من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، الأمر الذي مكنها، عن طريق البث الفضائي والتلفازي، من الدخول إلى كل بيت والتأثير في كل فرد من أفراد العائلة الواحدة[11].

3- على صعيد الصحف الكبرى عالمية الانتشار هناك (نيويورك تايمز) و (ناشيونال جيوغرافيك ماغازين) و(البلاي بوي) و(التايم) و(نيوزويك)، وشبكات التلفزة (NBC) و(ABS) أو(CNN) الشبكة العالمية التي تصل إلى (80) مليون بيت، وتغطي 143 دولة. وبهذا صارت الولايات المتحدة تمتلك سلطاناً عالمياً ذا مدى مؤثر سمح لها، منذ عشرات السنين، بإدخال الثقافة الأمريكية والنموذج الأمريكي بإيديولوجيته الليبرالية- التبشيرية في فكر الملايين من الأفراد.

4- تتفوق الولايات المتحدة على باقي دول العالم بالإنفاق على التعليم العالي، فبحسب آخر إحصائية أجريت عام 2018 جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة في العالم[12].

5- تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب الشركات العالمية في مجال تقنية البرامج والشبكات (مايكروسوفت، وآبل وغوغل)، وتحتل قمة النظام العالمي في عدد الحواسيب الشخصية، إذ تصل نسبتها ما يقارب (80,6) حاسوب لكل (100) شخص.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تتميز على الصعيد الثقافي في الأمور الآتية[13]:

أ- إنها تنشر كتباً أكثر من أي بلد آخر في العالم.

ب- إن لديها مضيفين على مواقع الإنترنت يزيدون على ضعف المضيفين في اليابان.

---

(9) مكسيم لوفا بفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006،، ص14.

(10) Zbigniew Brzezinski, the Choice: Global Domination or Global Leadership, Basic Books, USA, 2004, p. 183.

(11) راجع دراسة: فاديه عباس، بعنوان: السياسة المعلوماتية واختراق الأمن القومي للدول، في مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 100، سنة 2009، ص26.

(12) Robert Lieber, Power and Willpower in the American Future, Cambridge University, British, 2012, P: 49-50.

(13) Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, op :cit ,p 64.

ج- إنها تحتل المرتبة الأولى في عدد براءات الاختراع، كما تحتل المرتبة الأولى في عدد جوائز نوبل في الآداب.

ي- إن لديها مثقفين يسيطرون اليوم على المناقشات العالمية (فوكوياما، وهنتنغتون، وتشومسكي،... الخ) ففي الإدارة والتعليم العالي، والسياسية، والاقتصاد، وفي القانون تفرض الولايات المتحدة نفسها في المناهج وأشكال التجديد.

ولم يأت التوظيف للمقومات الثقافية من قبيل الصدفة فمن المسلمات في العمل الإستراتيجي أن يكون العمل الثقافي، دائماً داعماً للحرب واستراتيجيات تحقيق النصر، وهذا ما خططت له الولايات المتحدة وسعت لتحقيقه منذ تأسيسها، فقد أشار إليه مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر(Jimmy Carter) للأمن القومي، بريجينسكي بقوله "**إن على الولايات المتحدة، وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي، أن تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونياً للحداثة**"[14]، بمعنى نشر المبادئ والقيم الأمريكية. وقد سبقه إلى ذلك الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، ريتشارد نيكسون(Richard Nixon)، في كتابه "**نصر بلا حرب**"، عندما دعا إلى نشر القيم الأمريكية، إذا ما أرادت أمريكا السيطرة على العالم.

وتطورت فكرة توظيف المقومات الثقافية حتى صاغ الخبير الإستراتيجي، جوزيف ناي (Joseph Nye)، مفهوم "**القوة الناعمة**" معبراً عنها بأنها: **قياس قدرة المرء على جعل الآخرين يفعلون ما يريده، ليس بسبب إجبارهم أو رشوتهم ليفعلوا ذلك، ولكن لأنهم يريدون ذلك فعلاً**، وهذا ما يجعل العالم يتأثر بالثقافة الأمريكية[15].

المطلب الثاني: الركائز السياسة والدبلوماسي

تشكل السياسة الخارجية إحدى أهم مقومات القوة الناعمة الأمريكية فجاذبية الولايات المتحدة تعتمد أيضاً على الحضور الدبلوماسي والسياسي الفعال على الساحة الدولية، وتمتلك الولايات المتحدة سلكاً دبلوماسياً محترفاً أنشئ على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية. فأمريكا اليوم تمتلك أكبر شبكة دبلوماسية في كافة دول العالم ماعدا: بوتان وكوبا وإيران وكوريا الشمالية وتايوان وأوستيتا الجنوبية وأبخازيا. بالإضافة لذلك، تتمتع الولايات المتحدة بحضور دبلوماسي قوي في كافة المنظمات الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص في منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها، وما شابه ذلك. الأمر الذي خولها إملاء إرادتها على المجتمع الدولي، والتدخل في المناطق النائية، وضبط بؤر التوتر الخطيرة، واحتواء الأنظمة والجماعات الدولية المعادية لمصالحها، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح إستراتيجية لهذا البلد أو ذاك، [16].

تأسيسا لما تقدم يمكن القول إن هذه المقومات تعزز من قدرة الولايات المتحدة السياسية، فبإمكان دولة مثل الولايات المتحدة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الخارجية ليس عسكرياً واقتصادياً فحسب، بل ثقافياً وفكرياً أيضا. لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمها، أو تقليداً لنموذجها، أو تطلعاً للوصول إلى مستوى ازدهارها وانفتاحها.

المبحث الثالث: محددات القيادة العالمية للولايات المتحدة الامريكية

على الرغم، من أن الحديث عن القيادة العالمية للولايات المتحدة الامريكية على العالم، قد اكتسب زخما هائلا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش(الأب) لنظام عالمي جديد تقوده بلاده منفردة، إلا أن النزوع الأمريكي نحو القيادة وبسط النفوذ على العالم يعود إلى أكثر من قرن مضى مع تنامي شعور الأمريكيين بتعاظم قوة بلادهم. وقد تفنّنت دوائر سياسية وبحثية أمريكية عديدة في تسويغ وتبرير ذلك النزوع المستمر نحو الدور القيادي على العالم بذرائع مختلفة، منها الديني ومنها السياسي ومنها الأمني، غير أن إمعان إدارة الرئيس جورج دبليو بوش(الأبن) في استعمال كل أسباب

---

(14) فاديه عباس هادي، مرجع سابق، ص25.

(15) بول روبنسون قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات، أبو ظبي، 2009ص280.

(16) فواز جرجس، السياسة الأمريكية كيف تصنع؟ ومن يصنعها ؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص57.

القوة، لبسط سيطرته على العالم، قد قوبل بموجة عاتية من الرفض الدولي على الصعيدين الرسمي والشعبي، على نحو يمكن وصفه بالتمرّد على المساعي الأمريكية في السيطرة على العالم[17].

عليه، فإن من أبرز أسباب ومحدداتها وكوابح القيادة العالمية على المستوى الداخلي والخارجي، هو الاتي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية وأن كانت الدولة الأولى في العالم فإنها تحمل في داخلها أسباب تراجعها اذ لم تنهار كثير من الدول والإمبراطوريات بسبب عامل خارجي أو حرب تشن عليها من الخارج وإنما كانت بسبب مشاكل داخلية التي تعيشها لما تنعكس بدورها على ما كانت على مستوى العالم الذي يصبح دوره على تراجعها وربما انكماشها.

اولاً: تَأَرجح الاسانيد الفكرية المؤيدة للقيادة العالمية

بقدر ما استندت القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية على ركائز فكرية ونظريات روج لها منظرون دعم التوجه الأحادي القطبية للولايات المتحدة منذ سني النشأة الأولى لتلك الدولة فإنه تلك الأساس الفكرية بدأت في الاهتزاز بفعل الإخفاقات والصفعات المتتالية التي تلقاها مساعي الولايات المتحدة لتعزيز تلك القيادة على العالم وترسيخ دعائمها ففيما ربط نفر من المحللين تلك الإخفاقات والتحديات بأزمات النظام الرأسمالي الحتمية والمنتظمة التي تحدث من حين إلى حين والتي تفرض إعادة ترتيب الأقطاب الدولية الرئيسة المهيمنة داخل هذا النظام، ومن أبرز أولئك المنظرين (ريتشارد هاس) رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الادارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش، حيث يرى أنه العصر الأمريكي الذي تأكد بعد الحرب الباردة اخذ بالتراجع وربما هو على طريق الاضمحلال فضلا عن ذلك فقد أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان عهد احادي القطبية انتهى وأكد أن العالم يمر بمرحلة التغيير الجذري وإني ما بعد الحرب في أوكرانيا لن يكون كما قبلها[18].

وتأييدا الاعتزاز الأسانيد الفكرية لأغلب المفكرين والمحللين الأمريكيين حول موضوع القيادة القطبية للنظام الدولي فقد أشار المفكر الفرنسي ايمانويل ما نوبل في كتابه المعنون مع بعض الإمبراطورية والذي سبق أن توقع أن هي الاتحاد السوفيتي في كتابه السقوط الأخير الصادر سنة 1976 إلى أن الإمبراطورية الأمريكية بسبب بينها إلى الانهيار بسبب تنامي أقطاب دولية منافسا لها سياسيا اقتصاديا وفقدانها لي دورها السياسي بعد رحيل الخصم الاستراتيجي الذي كان متمثلا في الاتحاد السوفيتي

ثانياً: تراجع الريادة التكنولوجية العلمية للولايات المتحدة الأمريكية

يعد التفوق العلمي والتكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية والابتكار المتواصل للثورات العلمية والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية يشكل ركيزة أساسية من ركائز القيادة الأمريكية على العالم ومن خلال ما يسمى بالقوة الناعم او الذكية (Soft Power- Smart Power) كما ظل امتلاك الولايات المتحدة أفضل برامج التعليم والبحث العلمي إلى جانب استضافتها لأبرع وأنبغ العقول في العالم يمثل معينا لتسيدها العلمي وريادتها التكنولوجيا وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية دائما على ضمان تلك القيادة وهذه الصدارة باعتبارهما من بين مسوغات سيطرتها على العالم وفي عام 1959، اجتاح الولايات المتحدة ذعر هائل بسبب إطلاق القوة المنافسة لها آنذاك، الاتحاد السوفياتي، القمر الاصطناعي الأول سبوتنيك، وتعمق القلق من تأخرها علمياً أمام المنافس السوفياتي لاسيما بعد سير رائد الفضاء الأول يوري غاغارين في الفضاء الكوني في عام 1961، حينها اعلن الرئيس الأميركي جون كينيدي خطة وهدفاً آخر للتنافس في الفضاء الوصول إلى القمر. وفعلاً وفي عام 1969 استطاعت أميركا ان ترسم صورتها كقوة متفوقة بسبق وصول المركبة (ابوللو-11) برودها إلى القمر وفي عام 1992، وبعيد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، رفع الرئيس جورج بوش (الأب) مقولة: (السيطرة على الأرض تبدأ من الفضاء). ولم يتردّد البيت الأبيض في إعلان دخول أميركا إلى القرن 21، قبل حلوله، عندما سار الروبوت (سوجورنر)على سطح المريخ في

---

[17] مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 204.

[18] يراجع لقاء الرئيس الروسي: عهد القطب انتهى والعالم يتغير بشكل جذري وأوروبا فقدت السيادة تماما، على قناة الجزيرة. تاريخ الدخول 2024/5/10 وعلى الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/amp/politics/2022/6/17

عام 1996. وتعطي الشواهد السابقة مثالاً عن الأهمية التي توليها القوى العظمى الحديثة، وخصوصاً الولايات المتحدة، لتفوقها العلمي الذي تعتبره حجر الزاوية في سطوتها وهيمنتها وجبروتها، الا ان مركز الريادة الذي احتلته الولايات المتحدة طويلاً في العلم والتكنولوجيا، والذي ساهم في تبوئها وقيادتها لعرش النظام العالمي الجديد، شرع في الافلات من يدها. فقد ظهرت أخيراً مجموعة من التقارير والدراسات، إضافة إلى تصريحات لمسؤولين أميركيين، تتحدث عن مؤشرات تدل إلى ان أميركا باتت تعاني خطراً مردّه ظاهرة (التخلف التكنولوجي)، وأنها بحاجة إلى اصلاح تربوي في مناهج العلوم والرياضيات في مختلف المراحل الدراسية، ففي تقرير صدر عنه أخيراً، يعترف وزير التعليم الأميركي رود بييج بأن المدارس الاميركية **"متأخرة عن كثير من القطاعات الأُخرى في استخدام التكنولوجيا الرقمية"**. ويعد التقرير بتقديم خطة للكونغرس لمعالجة ما يسميه ظاهرة التخلف التكنولوجي. ولا يشير تقرير **(أمة في خطر)** إلى الارهاب، كما قد يتبادر إلى أذهان البعض، بل يتحدث عن اختبارات عالمية في مادتي العلوم والرياضيات بين طلاب اوروبيين واميركيين حل فيها الطلاب الامريكان في المراتب الاخيرة. ولذا، اصدرت اللجنة، التي تضم 18 شخصاً من مشاهير العقول الاميركية في التربية والعلوم والتكنولوجيا، تقريراً سمّته الاساسيات الخمسة في الإشارة الى مواد تعليمية يجدر التركيز عليها، تشمل الرياضيات والعلوم والكومبيوتر. ووجهت اللجنة تقريرها إلى المسؤولين الحكوميين والتربويين، وكذلك أهالي الطلاب واعتبرت اللجنة تقريرها بمثابة: جرس إنذار عالي الصوت، اذ اشار إلى ان الصين والهند وسنغافورة: باتت تحتل المقام الاول عالمياً في الرياضيات... لقد صارت تلك البلدان من الدول الواعدة التي يمكن ان تتجاوز زعامة اميركا العلمية... لقد منحت الصين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة أكثر مما فعلت اميركا بين عامي 1986 و2001. كما وانفقت هذه الدول على الأبحاث العلمية والتكنولوجية بين عامي 1991 و2003 أكثر مما أنفقت أميركا ببلايين الدولارات، الامر الذي يعتبره مصدر خطر حقيقي يهدد زعامة اميركا على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية. وفي السياق نفسه، نشرت (اكاديمية العلوم القومية) الاميركية أخيراً، تقريراً جاء فيه:: على رغم أن العالم ما زال يفترض أن أميركا هي الزعيمة الأولى في المجالات العلمية والتكنولوجية، إلا ان هذا الاعتقاد يتبدد تدريجاً وينحسر، بفعل انتقال هذا التفوق إلى دول صاعدة (الصين والهند وتايوان...) ما يجعل من الصعب على اميركا استعادة دورها القيادي عالمياً[19].

ثالثاً: تشويه الحلم الأمريكي

أكدت وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي- التي صدرت بعد أداء الرئيس الأمريكي جو بايدن اليمين الدستوري- والتي تتضمن توجهات الإدارة الأمريكية الأولية لوكالات الأمن القومي حتى تتمكن من العمل على الفور مع التحديات الدولية بعد أربع سنوات من حكم الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، الذي أحدث قطيعة مع سياسات أمريكية ترجع لعقود، والتي كان لها كبير الأثر على دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الذي أسسته في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد هدفت الوثيقة توصيف المشهد العالمي كما تراه الإدارة الأمريكية بقيادة "جو بايدن"، وشرح أولويات سياساتها الخارجية، وكذلك كيفية تجديد مَواطن قوة الولايات المتحدة لمواجهة التحديدات، وتقديم التوجيهات اللازمة لضبط تحركات كافة مؤسسات صنع القرار الأمريكي بما يتلائم مع رؤية الرئيس الأمريكي، الذي تعهّد منذ اليوم الأول في البيت الأبيض بعودة الولايات المتحدة مجددًا للقيادة الدولية والتعامل مع التحديات العالمية بصورة تحفظ أمن واستقرار واشنطن وحلفائها. وتقوم الوثيقة على ضرورة إعادة تجديد المزايا الدائمة للولايات المتحدة، لتمكنها من العودة لقيادة النظام الدولي مرة أخرى، في وقت تواجه فيه منافسة قوية من الصين وروسيا وتحديهما للقوة والنفوذ الأمريكيين عالميًا. عليه فقد أعادت وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي" التأكيد على مقاربات الإدارة الأمريكية للتعامل

[19] يراجع دراسة بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية ، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 231-236.

مع التحديات الدولية، والتي أعلنها الرئيس "جو بايدن" أكثر من مرة خلال حملته الانتخابية، وكذلك أعضاء إدارته منذ توليه السلطة رسميًا، والتي تتمثل في:

1 -إعادة بناء الداخل الأمريكي: أكدت الوثيقة على أن استعادة الولايات لدورها العالمي وشراكاتها الدولية التي انهارت خلال سنوات حكم الرئيس "ترامب" ترتبط بضرورة إعادة بناء الداخل الأمريكي، وتحديث القدرات العسكرية، وإعادة تأسيس الركائز الاقتصادية، واستعادة الثقة في الديمقراطية التي تعرضت لعديد من الانتكاسات خلال السنوات الأربع الماضية، لأنها نقطة الانطلاق الرئيسية لتمكن الولايات المتحدة من إعادة العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز المصالح الأمريكية، ولمواجهة المنافسين والتحديات العالمية والمشتركة والقضايا التي لا تستطيع واشنطن مجابهتها بمفردها. وكثيرًا ما أكد الرئيس "بايدن" على أن واشنطن يمكنها المنافسة عالميًا من موقع قوة من خلال إعادة البناء بشكل أفضل في الداخل.

2 -ربط السياسة الخارجية بالسياسات الداخلية الأمريكية: ذكر الرئيس الأمريكي في أول خطاب له عن السياسة الخارجية الأمريكية، في ٤ فبراير الماضي بوزارة الخارجية الأمريكية، أنه ليس هناك خط واضح بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لأن الولايات المتحدة يجب أن تضع في اعتبارها الداخل الأمريكي عند كل إجراءات تتخذ في الخارج .

وقد أكدت الوثيقة على أن تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية خارجيًا ينبغي أن يتماشى مع مصالح الطبقة الوسطى بالنظر إلى أن تأثير قرارات السياسة الخارجية ذو أبعاد اقتصادية على دخل الأفراد والعائلات، ولا سيما في وقت تُولي فيه الإدارة الأمريكية الاهتمام بالنمو الاقتصادي الشامل والعادل، والاستثمار لتشجيع الابتكار، والعمل على توفير وظائف برواتب جيدة للمواطنين، وتعزيز القدرة التنافسية المحلية، وإعادة بناء سلاسل التوريد الأمريكية للسلع الحيوية.

ويتفق ذلك مع التقرير الذي نشرته مؤسسة "كارنيجي" للسلام الدولي في سبتمبر من العام الماضي (٢٠٢٠)، والذي أعده مجموعة من الخبراء، منهم "جيك سوليفان" الذي اختاره الرئيس "جو بايدن" لشغل منصب مستشار الرئيس للأمن القومي، والذي خلص إلى أن قوة ونفوذ الولايات المتحدة خارجيًا تنبع من قوتها في الداخل، وأن توسيع الطبقة الوسطى من الركائز الأساسية للولايات المتحدة، والحفاظ عليها يفرض على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية أن يتبنوا سياسات جديدة من شأنها إعادة بناء الثقة في الداخل والخارج.

عليه يمكن القول وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي"، التي تحدد الخطوط العريضة لكيفية تعامل مؤسسات صنع القرار مع التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة بعد أربع سنوات من حكم الرئيس السابق "دونالد ترامب" التي مثلت قطيعة مع سياسات أمريكية ترجع لسبعة عقود، والتي هددت القيادة الأمريكية للنظام الدولي؛ التحول في المقاربة من "أمريكا أولًا" إلى "القيادة الأمريكية مجددًا"، وعودة واشنطن إلى الانخراط في الشؤون الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، وإعادة تشكيل التحالفات والشراكات الأمريكية التي تعد أحد مصادر القوة الأمريكية، وأخيرًا أن فاعلية الدور الأمريكي خارجيًا تنبع من الداخل، ولذا كان هناك تأكيد بالوثيقة على ضرورة إعادة بناء الداخل الأمريكي.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

ما يشهده النظام الدولي في المرحلة الراهنة- لا سيما في ظل التراجع الأمريكي- من بروز مجموعة من القوى الدولية الصاعدة، والسعي إلى مواجهة القطبية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة أحداث منطقة الشرق الأوسط - الحراك العربي، ازمة البرنامج النووي الايراني- وما آلت اله تلك الأحداث من الإطاحة بعدد من الأنظمة الحليفة لواشنطن، وبصورة بدا معها وكأن المنطقة على حافة تحوّلات كبرى في توازنات القوى، لا سيّما في ظل التحالف الروسي- الصيني والكوري الشمالي والإيراني والسوري في محاربة الإرهاب (داعش) في سوريا والعراق، وهذا ما أكده وأشار اليه في السابق، ستيفن هادلي (Stephen Hadley) مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة

جورج بوش (الأبن)، وكبير مستشاري معهد السلام الأمريكي (US Institute of Peace)، وليام بيري (William Perry) وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون)، من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه خمسة تهديدات خطرة خلال العقدين المقبلين: **"تمثل المنافسة الآتية من القوى الصاعدة لا سيما الآسيوية أبرز تلك التهديدات، فضلاً عن التطرّف الإسلامي الراديكالي وخطر الإرهاب، واستمرار الصراع على السلطة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وارتفاع حدة التنافس العالمي على الموارد، واستمرار المشكلات المترتبة على الأنظمة الفاشلة والآيلة إلى السقوط"** [20].

عليه ، يمكن ان نسلط الضوء على اهم القوى الدولية الصاعدة والمنافسة على قيادة النظام الدولي بالاتي:

اولاً: جمهورية الصين الشعبية

تعد جمهورية الصين الشعبية المعرف باختصارها بالصين بما تملكه من مقومات القوة القومية الشاملة من أهم القوى الدولية الصاعدة، فهي الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، وصاحبة أسرع معدل نمو في العالم وبنسبة تجاوزت (8,38%) سنوياً، كما تُعد الصين في الوقت الحاضر مِنْ أبرز اللاعبين الدوليين في القطاع الصناعي، إذ أصبحت قادرة على إنتاج كل شيء وبأرخص الأسعار، وباتت تلقب بـ **(مصنع العالم)**، فضلا عن ذلك، فالصين أضحت اليوم تمتلك أكبر احتياطي من نقدي في العالم، حيث وصل هذا الاحتياطي خلال العام 2023 ما يقارب عن (4) تريليون دولار، بعد أن كان هذا الاحتياط (صفراً) في العام 1978، كما أصبحت أكبر قوة تجارية في العالم متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ فاق حجم التبادل التجاري السنوي وللمرة الأولى (4,16) تريليون دولار[21]. وباتت الصين ايضاً واحدة من تلك القوى التي ينظر لها صناع القرار الأمريكي بعين الريبة بوصفها التهديد الأول والأكبر والمباشر للقوة الأمريكية، وهي **(الخطر الأصفر)** والبديل الجديد الذي حل محل **(الخطر الأحمر السوفييتي)**. كما أن صعود الصين اصبح أحدى المسرحيات الكبيرة في القرن الواحد والعشرين، فالنمو الإقتصادي الكبير، والإنفاق العسكري الضخم، فضلاً عن دبلوماسية التحالفات النشطة، في ظل **(مشروع حزام واحد طريق واحد أو طريق الحرير الجديد)**، سوف تمثل في المستقبل المنظور التهديد الأكبر للتغير، بخاصة في ظل التقارب الحاصل بين كل منها والقوى الدولية الصاعدة الأخرى، وتحديداً روسيا الاتحادية، إذ انعكست تداعيات التكتيك الأمريكي الهادف إلى إحتواء الصين والقوى الدولية الصاعدة في آسيا، إلى تقارب غير مسبوق بين بكين وموسكو، كان من ثماره عقد صفقات ضخمة في مجالات الطاقة والتمويل والتسليح، كان أبرزها اتفاق آذار/ مارس 2014، الخاص ببيع الغاز الروسي إلى الصين لمدة ثلاثين عاماً وبمعدل أربعين مليار متر مكعب سنويا، بقيمة إجمالية تبلغ أربعمائة مليار دولار، فضلاً عن ظهور رؤية مشتركة بين موسكو وبكين، بشأن العديد من القضايا العالمية الساخنة، وفي مقدمتها الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، ما يصب في نهاية المطاف في مسألة تغير النظام الدولي[22].

على ضوء ذلك، أخذ الفكر الامريكي بدراسة المعضلة الصينية، أو الصعود الصيني، وظهرت حول هذا الموضوع مدرستان، لبيان كيفية التعامل مع هذه المعضلة، **المدرسة الأولى:** دعا أنصارها إلى ضرورة مراقبة الصين عن كثب، والعمل على احتوائها بناءً على التنبؤ بصعودها كقوة ما سيؤدي حتماً إلى عدم الإستقرار في آسيا بصورة تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية، وأبرز منّ مثَّل هذه المدرسة واضفى عليها الطابع الصدامي–الحضاري للعلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة والصين، هو (صموئيل هنتنغتون) بكتابة المشهور: **(صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي)**، الذي تنبأ فيه بصدام محتمل لا مفر منه بين الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة والحضارة الصينية، وجادلت هذه المدرسة أيضاً بأنه، وإن بدت الصين أكثر انفتاحاً مما كانت عليه منذ الثورة الصينية العام 1949، فإنها ومنذ نهاية الثمانينيات،

---

[20] يراجع تقرير: **"خلال العشرين عاماً المقبلة"**، هادلي وبيري يرصدان أخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة، أخبار الساعة حول العالم، العدد (4401)، 2010، ص 8.

[21] كرار أنور ناصر البديري، الصين.. بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2015، ص 44. كذلك يراجع أكثر 10 دول امتلاكاً لاحتياطي النقد الأجنى بينها بلد عربي واحد، على قناة العربية وعلى موقع الالكتروني، تاريخ الدخول 2024/5/13: https://www.alarabiya.

[22] أحمد قنديل، محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام الدولي، مجلة آفاق سياسية، العدد (13)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015، ص 65.

والقادة الصينيون يصيغون أهدافاً تتناقض مع مصالح الولايات المتحدة، ويعملون على خفض النفوذ الأمريكي في آسيا، ودعم وجود الصين في بحار الصين الشمالية والشرقية بشكل يمكنها من التحكّم في الخطوط البحرية الأساسية للمنطقة، أما على المستوى العسكري، فقد ظهرت العديد من الدراسات المهمة والتقارير الإستراتيجية التي تحذر من طموحات الصين في تطوير قوتها العسكرية وتضخيم ترسانتها النووية، ومن هذه الدراسات والتقارير الرسمية المهمة، تقريراً للجنة (فوكس) البرلمانية في الكونغرس الامريكي، وهو عبارة عن دراسة **لـ(مستقبل التهديد الصيني الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين)** و**(تقرير 2015 الشامل)** الذي صدر في العام 2001، والذي تضمّن تحليلاً تفصيلياً لعلاقات القوى في العالمية العام 2015، والذي يخلص إلى أن الصين هي الغريم والند، وبالتالي هي العدو المختار الوحيد في هذا القرن، وهكذا تستخلص افكار هذه المدرسة على المستوى العسكري، أن اهداف الصين في الحصول على مركز بارز في آسيا، إنما تتناقض بوضوح مع هدف أساس حاربت الولايات المتحدة من أجله ثلاث حروب كبرى في النصف الثاني من القرن الماضي، وهو منع أي قوة منفردة من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة في آسيا، والتي تمثل المرتكز الإستراتيجي للسيطرة على العالم، من جهة، وكقوة إقليمية تسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات. **أما المدرسة الثانية**: فتدعو إلى الارتباط مع الصين، ومواصلة الإنفتاح عليها، على أساس أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوي، إلا أن نياتها صادقة، وأن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين، سيحقق تنبؤات لم تتحقق بعد، وسيخلق عدوا لا يمكن مجاراته في المستقبل المنظور، كما تنطلق هذه المدرسة من إفتراض، أن الصين وإن كانت تنمو بشكل متسارع، فإن غايتها ليست الصدام والعداء مع الولايات المتحدة في المستقبل القريب، ومن أبرز دعاة هذه المدرسة **(هنري كيسنجر)**، الذي قاد سياسة الانفتاح نحو الصين منذ بداية السبعينيات، برغم انه يدرك أن الصين هي عملاق قادم لكنه يحبذ اقامة علاقة تعاونية مصلحية مع هذا العملاق المنبعث عالمياً، ووفق واقعيته المعهودة في فهم السياسة العالمية، دعا (كسينجر) الى صياغة العلاقات مع الصين وفقاً للسياسة الأمريكية أي على أساس الحوار والاعتراف بالدور الصيني، وإفهام الصين بأن المواجهة معها هي **(الملاذ الأخير وليس الخيار المفضل)** بالنسبة للولايات المتحدة، ما يعني عدم استبعاد سياسة المواجهة في مرحلة ما من الصراع العالمي[23]، واتساقاً مع ما تقدم، فالصين تعد أقرب المنافسين المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، رغم الفارق الشاسع بين الطرفين، وضمن قائمة القوى التي يمكن أن تشكل منافساً محتملاً للهيمنة الامريكية، نجد أن الصين تمثل إستثناءً وخصوصية في المدرك الإستراتيجي الامريكي، إذ تمثل أول قوة كبرى سوف تحوز على مقومات القوة - السياسية والإقتصادية والعسكرية – مجتمعة.

عليه، **فصين اليوم كقوة رئيسة في عالم اليوم تنتهج سياسات لا تختلف عن تلك التي تنتهجها عادة القوى الكبرى، وهي في ذلك لا تختلف عن بقية هذه القوى، وأذا أدرك العالم هذه الحقيقة، وجرى التعامل مع بكين أستناداً إلى هذا الواقع، فسيكون لذلك أثر أيجابي في الآمن والأستقرار العالميين)**، هذا ما قاله هارش بانت، خبير الشؤون الأمنية لمنطقة آسيا- المحيط الهادي، ويعتقد أن الصين ستتجه في أطار صعودها كقوة عالمية، إلى توسيع وجودها العسكري في العالم، مثلما ظلت تفعل هذه القوى العالمية الأخرى على مدى عقود، وأشار بانت في مقال له في نشرته **(انترناشيونال سكيورتي نيويورك)**، التي تعنى بالشؤون الأمنية العالمية، إلى أن بكين نجحت إلى حد كبير في الترويج لصورة الصعود الصيني كونه صعوداً يختلف عن صعود القوى الأخرى، ويقول كذلك أن نجاح الصين في الترويج لهذه الصورة، يتضح في اعتقاد بعض الدوائر الغربية، إن الصين **(قوة كبرى من نوع مختلف)**[24].

ثانياً: جمهورية روسيا الاتحادية

---

[23] هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جنكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص 223.

[24] عبد السلام جمعة زاقود، ألابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 117.

تعد روسيا الاتحادية التي كانت على مدى قرون طويلة، قوة أوراسيا فاعلة، وأحد أركان التوازن الدولي، في إطار نظام متعدد الأقطاب، إلا إن مطلع التسعينيات من القرن العشرين، شهد تراجعاً واضحاً في القوة والمكانة الروسية، فعقب تفكك الاتحاد السوفييتي خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسياً، ومنهارة اقتصادياً، فقبلت على مدى ما يزيد على عقد ونصف عقد، بقيادة الولايات المتحدة للعالم، في إطار نظام دولي أحادي القطبية- فلم يعد هناك شرق أو غرب، وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها وتقودها الولايات المتحدة، لذا سلّمت (موسكو) بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذي انطوى في الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية[25]، ولم يكن قبول روسيا بالزعامة للولايات المتحدة الأمريكية عن اقتناع أو رضا مطلق بوضعها ودورها في تلك الفترة، إلا أن الانهيار الاقتصادي والتخبط وعدم الاستقرار السياسي الروسي مقابل دور الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل والمؤثر في تلك المرحلة، كان الفيصل في ذلك، لذا كان انحسار وتراجع مكانة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن الواحد والعشرين فرصة سانحة لروسيا، لاستعادة دورها ومكانتها التي فقدتها بين القوى الكبرى، خاصة إذا ما عرفنا، أن روسيا تُعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، والتي تبلغ (17,75,400) كم2، وهي تقريبا ضعف مساحة كندا، ثاني دولة في العالم من حيث المساحة، ولديها موارد هائلة من (النفط، والغاز الطبيعي، والحديد، والنيكل، والماس، والفوسفات، والفضة، والرصاص، والأحجار الكريمة، عدا عن الزراعة والصناعات الثقيلة والحديثة)[26]، كما وتعكس المؤشرات الاقتصادية من ناحية، حالة جيدة للاقتصاد الروسي إذ حققت معدل نمو بلغ (2,3%)، ولديها ثالث اكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة، واقل مستوى للدين الخارجي، اذ تراجع صافي الدين العام الروسي في العام 2019 - الداخلي والخارجي- الى (ما دون الصفر) لأول مرة منذ ازمة القرم في العام 2014، كما أن نسبة البطالة قد بلغت (4,9%)، وتتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتي من الحبوب منذ سنوات، وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً (15,3) مليون طن ، بقيمة (4,228) مليار دولار في واحد من اقل التقديرات، وبلغت صادرات القمح (41) مليون طن ومن ناحية أخرى، استعادت روسيا مكانتها كقوة عسكرية، إذ عمدت إلى سلسلة من الإجراءات، التي تضمّنت تغيرات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية، تهدف إلى تغيير وحدات الجيش إلى وحدات صغيرة العدد سريعة الانتشار، مزوّدة بأسلحة متقدمة ومستعدّة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات، وفي ضوء التطور الملحوظ في القدرات الروسية، أخذت موسكو تعد العدة للتقارب مع الصين لتغيير قواعد اللعبة الدولية، التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية والصينية، وفي مقدمتها الهيمنة وتفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب[27].

ثالثا: الاتحاد الاوروبي

على صعيد موازٍ، بدا الإتحاد الأوروبي، كعملاق اقتصادي وقوة مرشحة لتكوين قطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتمتع هذا الاتحاد بتنوع حضاري وثقافي كبير، وهنا تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي كجماعة دولية، لها وزنها ومكانتها على صعيد الاقتصاد العالمي، ويرى (جوزيف ناي)، أن الند الأقرب لمواجهة الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين، هو الاتحاد الأوروبي. فأجواء عدم الثقة التي باتت تلقي بظلالها على علاقات الاتحاد الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خلال السنوات القليلة الماضية جراء إصرار إدارة **(دونالد ترامب)** على تجاهل مصالح الشريك الأوروبي ورؤاه في مناسبات دولية عدة، أن تحث الفاعلين الأوروبيين على البحث عن معين إستراتيجي موازٍ، إلى جانب القائم على التحالف **"الأورو- أطلسي"** مع (واشنطن)، وهو المعين الذي غالباً ما سيكون أوروبياً، فأوروبا لم تعد بحاجة ملحة إلى الغطاء النووي الأمريكي، خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة،

---

[25] أبرزها الضربات الأمريكية في العام 1999 على صربيا، للمزيد يراجع دراسة: نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (198)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014، ص 17.

[26] وائل محمد اسماعيل، مستقبل التغير في النظام الدولي، درا السنهوري، بغداد، 2015، ص 186.

[27] ديون الحكومة الروسية تتراجع لادنى مستوى منذ أزمة القرم على الموقع الالكتروني aawsat.com

ولم تعد بحاجة ايضاً للدعم الاقتصادي، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي اكبر بأربع مرات من اقتصاد ألمانيا، البلد الأوروبي الأقوى اقتصادياً، فإن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يكاد يعادل في حجمه اقتصاد الولايات المتحدة، كما من المتوقع، أن تصبح عملة الاتحاد (اليورو) العملة العالمية الأولى في العقود القادمة، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية[28]، اما سكان الاتحاد فهم أكثر عدداً من سكان الولايات المتحدة، كما يضم الاتحاد أكثر من مليوني جندي مدعومين بحدود (20) ألف طائرة و(950) سفينة وغواصة وآلاف الدبابات ومنظومات الإرسال والقواعد البحرية والبرية المتطورة، ومدعومة بقوة نووية فرنسية وبريطانيا، فضلاً عن أن الناتج العسكري الأوروبي يحظى بحدود (30%) من سوق السلاح العالمي[29]. والمسألة المهمة في تقييم التحدّي الذي يشكله الاتحاد الأوروبي ، هي ما إذا كان سيطوّر تلاحماً سياسياً واجتماعياً – ثقافياً كافياً لجعله يتصرف كوحدة واحده حيال سلسلة واسعة من القضايا الدولية، أم انه سيظل تجمعاً محدوداً لبلدان ذات نزعات قومية وسياسات خارجية شديدة الاختلاف، وفي كلتا الحالتين فالاتحاد الأوروبي مرشح لكي يستمر كفاعل دولي مهم، إلا أنه غير قادر على أن يؤدي دور القيادة إلا في مجالات محدّدة، فضلاً عن ذلك، هناك مجموعة من القوى التي يمكنها أن تؤدي ذات الدور الذي تؤديه هذه القوى في المستقبل المنظور، والمتمثلة بكلٍ من: الهند، وإيران، وتركيا، وكوريا الشمالية، والبرازيل، وجنوب إفريقيا...الخ[30].

لذا، فإن كل هذه المتّغيرات دفعت بالإدارة الأمريكية إلى التخلي عن إستراتيجيات الحرب الباردة التي انقضت أيامها في التعاطي مع هذه القوى، والسعي إلى تبني نهج مغاير، وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي **(دونالد ترامب)** من رفض إدارته التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من خلال مبدأ " أمريكا أولا" أو ممارسة الضغوط على الأنظمة الحاكمة فيها لتحسين سجلاتها في تلك القضايا من خلال مبدأ العزلة في السياسية الخارجية [31].

وتناغماً مع هذا الطرح، يلاحظ أصحاب هذا التوجه على صعيد التطور في النظام الدولي، أن ظهور التكتلات الإقليمية الاقتصادية وتراجع الصراع الآيديولوجي لصالح المنظور التكنوقراطي، وهيمنة التكنولوجيا إلى جانب عدم مواءمة أنماط التفاعل السياسي التقليدية لهذه التفاعلات وثورة النظم الثقافية الفرعية المتمثلة في الأديان، واللغات، والقوميات..إلخ، مهد السبيل لبروز فاعلين دوليين جدد وقوى عالمية جديدة مثلتها دول وشركات من منطقة شرق آسيا، والتي أضحت تشكل تحدّياً حقيقيا أمام الانفراد الأمريكي بقيادة العالم والهيمنة عليه [32].

الخاتمة :

أن العالم متجه نحو صيغة من التعددية القطبية تنخفض بسببها القيادة العالمية الامريكية، وترتفع مكانة وقوة القوى الأخرى كالصين تحديداً، والإتحاد الاوروبي، وروسيا، والهند واليابان، وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى، دون أن تتمكن أي قوة منها من الإنفراد والقيادة على الأخريات، وربما أمكن القول هنا، أن هذه النظرية هي الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما ستؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل

---

[28] أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(26)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 140.

[29] كارن أبو الخير، تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 159.

[30] فيليب أ.ج كوردن، أوروبا وبناء قوة عسكرية، تعريب سميرة إبراهيم، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص 45.

[31] بلخيرات حسين، مستقبل النظام الدولي، رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2017..

[32] بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الامريكة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 272-273.

القصير المنظور، وهناك على العموم تنوعات متفاوته لرؤية القيادة العالمية (التعددية القطبيه)، بعضها يرى هذه القيادة في وارد الحدوث، لكن مع الإبقاء على تميّز خاص للولايات المتحدة الامريكية ودورها وقوتها، ومن هؤلاء على سبيل المثال: المُنظّر الأمريكي المعروف (جوزيف ناي) في كتابه **(مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تتحكم به وحدها؟)**- وهناك من يرى تحقيق تعددية قطبية تفقد فيها الولايات المتحدة الامريكية أي تميز قيادي خاص بها، وأكثر وجهات النظر شيوعاً وتنظيراً لهذه الفكرة تلك التي تقول: أن العالم قد دخل قرن **(العصر الآسيوي)**، إذ السيطرة القيادية ستكون للقوى الآسيوية: الصين وروسيا واليابان والهند، على حساب القوى الغربية التي دخلت سيطرتها مرحلة الأفول، وربما يمكن القول، أن أفضل ما يعبر عن هذه الفكرة ويدافع عنها، هو الكاتب الآسيوي (كيشور محبوباني) في كتابه الحديث، **(نصف الكرة الأرضية الآسيوية: الانتقال المحتم للقوة العالمية نحو الشرق)**، أما (ريتشاد هاس) فبدوره يرى أن عالمنا اليوم يدخل حقبة (اللاقيادة أو اللا قطبية)، أي عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى يمكن النظر اليها باعتبارها أقطاب العالم، فالقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، شهدا تعددية قطبية (القوى الاوروبية، بالإضافة إلى اليابان والدولة العثمانية)، ثم بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ثنائية قطبية (الاتحاد السوفييتي- والولايات المتحدة)، وبعد أنتهاء الحرب الباردة شهد العالم (أحادية قطبية) متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، لكن ثمة أمرين جديدين تطورا خلال العقود القليلة الماضية، الأول هو نشوء دولة إقليمة ذات تأثير كبير، أقل قوة من قائمة الدول الكبرى المعروفة، لكنها تتنافس على مستوى الأقاليم وعلى مستوى بعض القضايا العالمية، ويورد (هاس) هنا قائمة ببعض الدول الأقليمية المهمة كالبرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، والمكسيك، وفنزويلا، في أمريكا اللاتينية، ونيجريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وإيران، وإسرائيل، والسعودية في الشرق الأوسط، وباكستان في جنوب آسيا، وأستراليا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية في شرق آسيا، والأمر الثاني هو بروز لاعبين عالميين ليسوا دولاً وتندرج في هذا التصنيف المنظمات العالمية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والروابط شبه السيادية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمة والمؤسسات الإعلامية الكبرى ذات التأثير المعولم، وهكذا فإن خلاصة التداخلات بين المستويات الثلاثة: الدول الكبرى، الدول الإقليمية النافذة، الأطرف غير الدول المعولمة، تنتج عالماً صفته الأساس هي (اللاقطبية)، وبحسب (هاس) فإن ذلك يحمل مخاطر لا يُستهان بها، إذ يحتاج النظام إلى بعض الوقت حتى يستقر على شكله الجديد، لكن في الوقت ذاته ، قد يحمل آفاق تعاون وسلام مستقبلي ونمط جديد في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

1- احمد رياض سلمان، بعنوان أمريكا تحتل العالم، في مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت العدد 51، سنة 2008.

2- احمد محمد ابو زيد، هيمنة ناعمة: صعود وتراجع القوة الناعمة المصرية، دار العين للنشر، القاهرة، 2015.

3- بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الامريكة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

4- بلخيرات حسين، مستقبل النظام الدولي، رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2017.

5- بول روبنسون قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات، أبو ظبي، 2009.

6- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018.

7- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ابو ظبي، 2014.
8- جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة ... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013.
9- عبد السلام جمعة زاقود، ألابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10- فواز جرجس، السياسة الأمريكية كيف تصنع؟ ومن يصنعها ؟، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000.
11- فيليب أ.ج كوردن، أوروبا وبناء قوة عسكرية، تعريب سميرة إبراهيم، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011.
12- كرار أنور ناصر البديري، الصين.. بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2015.
13- مكسيم لوفا بفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.
14- مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
15- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2013.
16- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جنكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.
17- وائل محمد اسماعيل، مستقبل التغير في النظام الدولي، درا السنهوري، بغداد، 2015.

ب : المجلات

1- أحمد جلال، وآخرون ، العولمة والنظام الدولي... جدلية اللحظة الراهنة ، في مجلة السياسة الدولية، العدد 175، القاهرة، سنة 2009.
2- أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(26)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
3- أحمد قنديل، محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام الدولي، مجلة آفاق سياسية، العدد (13)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015.
4- فاديه عباس، بعنوان: السياسة المعلوماتية واختراق الأمن القومي للدول، في مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 100، سنة 2009.
5- كارن أبو الخير، تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011.
6- نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (198)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014.
7- هادلي وبيري يرصدان أخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة، "خلال العشرين عاماً المقبلة"، أخبار الساعة حول العالم، العدد (4401)، 2010.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

1- Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, Toward a Diplomacy for the 21 St Century, Rockefeller Center, New York, 2001.

2- Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, op :cit.
3- Robert Lieber, Power and Willpower in the American Future, Cambridge University, British, 2012.
4- Zbigniew Brzezinski, the Choice: Global Domination or Global Leadership, Basic Books, USA, 2004.

ثالثاً: مواقع الانترنيت

1- ديون الحكومة الروسية تتراجع لادنى مستوى منذ أزمة القرم على الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح2020/2/20 aawsat.com
2- مقارنة.. ولايات أميركية أغنى من دول على الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح 2020/2/20 https:://www.alhurra.com.